



مكتب تطوير المشاريع
Project Development Office
Development - Negotiation - Growth - Optimization



إطار القرارات الاستراتيجية للنهضة الوطنية العراقية

Strategic Decisions Framework for
Iraq's National Renaissance

مقترح مساند غير رسمي
Project Development Office

2035



POLICYin ACTION
From Policy to Impact

تمهيد

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم
الأستاذ علي فالح كاظم الزيدي
تحية طيبة وبعد،

يتشرف مكتب تطوير المشاريع بتقديم هذه الوثيقة الاستشارية إلى دولتكم، والمتضمنة ثلاثين قراراً استراتيجياً نرى أنها تمثل أساساً عملياً لأي برنامج حكومي جاد يهدف إلى تحويل العراق من اقتصاد ريعي هش إلى دولة منتجة مستقرة وقادرة على تحقيق التنمية المستدامة ورفع جودة حياة المواطنين.

تستند هذه القرارات إلى برامج ودراسات بحثية متراكمة أنجزها المكتب، أبرزها مؤشر الرفاه العراقي، ورؤية العراق 2035، ومحاكي السياسات العامة، والتي اعتمدت في تحليل الثغرات الاقتصادية والخدمية والمؤسسية، واختبار البدائل والسياسات القابلة للتنفيذ.

وقد روعي في إعداد هذه القرارات أن تكون واقعية، قابلة للتنفيذ ضمن ولاية حكومية واحدة، مستندة إلى أطر دستورية وقانونية واضحة، ومنسجمة مع الإمكانيات المالية للدولة، مع التركيز على تحقيق أثر ملموس وقابل للقياس في حياة المواطن العراقي

نضع هذه الوثيقة بين يدي دولتكم بوصفها إسهاماً مهنيّاً في دعم مسار الإصلاح وبناء الدولة، آمليين أن تسهم في صياغة برنامج حكومي يعزز الاستقرار والتنمية ويؤسس لمرحلة جديدة من النهوض الوطني.

والله ولي التوفيق.

مكتب تطوير المشاريع
قسم الاستشارات الاستراتيجية والسياسات العامة



المحور الأول: الإصلاح المالي والسيادة على الموارد

مقترح قرار رقم 1

إنشاء الصندوق السيادي لاستقرار الإيرادات النفطية

تعتمد الموازنة على النفط بنسبة (92%)، وسعر التعادل بلغ (84) دولاراً للبرميل وفق صندوق النقد الدولي، في حين بنيت موازنة 2026 على (60) دولاراً، ما يعني عجزاً بنوياً متكرراً وإنفاقاً مرتفعاً بسوق لا تسيطر عليه الدولة. سبق أن بددت الدولة أكثر من (20) مليار دولار من الاحتياطي في فترات سابقة دون آلية ضابطة.

المعطيات

تأسيس الصندوق السيادي العراقي لاستقرار الأجيال تحت إشراف البنك المركزي ومجلس إدارة مستقل، مع قاعدة إنفاق ثابتة Fiscal Rule تحول الإيرادات الفائضة عن سعر مرجعي (\$60/برميل) آلياً إلى الصندوق، ولا يسحب منه إلا بقرار برلماني بسقف (3%) سنوياً وفي حالات محددة.

مضمون القرار

المواد (111) و(112) من الدستور التي تعد النفط ملك الشعب العراقي بكل أقاليمه ومحافظاته، وقانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019، مع تشريع قانون خاص بالصندوق السيادي يحال للبرلمان خلال (90) يوماً.

السند القانوني والدستوري

◀ كسر دورة الازدهار والركود النفطية وحماية رواتب الموظفين من صدمات الأسعار كما حدث في 2014 و2020.
◀ حماية حقوق الأجيال القادمة عبر ادخار جزء من الثروة الناضبة وتحويلها إلى أصول منتجة دولياً.
◀ رفع التصنيف الائتماني السيادي وتقليص كلفة الاقتراض الخارجي للعراق.

أثر التطبيق

وزارة المالية، البنك المركزي العراقي، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، اللجنة المالية النيابية، القطاع الخاص، صندوق النقد الدولي.

أصحاب المصلحة

◀ تراكم لا يقل عن (5) مليار دولار في الصندوق خلال السنة الأولى من التفعيل.
◀ نشر تقرير شفافية ربعي يخضع لتدقيق شركة عالمية من المستوى الأول (Big 4).
◀ خفض كلفة الاقتراض السيادي بمقدار (150) نقطة أساس خلال ثمانية عشر شهراً.

مؤشرات الأداء

إحالة المشروع للبرلمان خلال (90) يوماً، وبدء التشغيل الفعلي خلال (180) يوماً.

الإطار الزمني

المحور الأول: الإصلاح المالي والسيادة على الموارد

مقترح قرار رقم 2

الرقمنة الشاملة لمنظومة الكمارك والضرائب

الإيرادات غير النفطية لا تتجاوز (8%) من إجمالي إيرادات الدولة (4.59 تريليون دينار من أصل 62 تريليون في النصف الأول 2025)، فيما كشفت سرقة القرن عن اختلاس (2.5) مليار دولار من هيئة الضرائب وحدها. التسرب والتهريب عبر المنافذ يستنزف موارد ضخمة، والإيداعات النقدية اليدوية تنتج فساداً منهجياً.

المعطيات

متابعة تعميم منظومة أسيكودا العالمية في جميع المنافذ الحدودية خلال (9) أشهر، وربط هيئة الضرائب بقاعدة البطاقة الوطنية الموحدة، واعتماد الدفع الإلكتروني حصراً، وإلغاء يدوية التقديرات عبر نظام Risk-based audit.

مضمون القرار

قانون ضريبة الدخل رقم (113) لسنة 1982 المعدل، قانون الكمارك رقم (23) لسنة 1984، قانون التوقيع الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012، والمادة (28) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

◀ رفع الإيرادات غير النفطية إلى (15%) من إجمالي الإيرادات خلال سنتين (أي ما يعادل (5-7) مليار دولار إضافية سنوياً).
◀ تقليص زمن التخليص الكمركي من أسابيع إلى أقل من (24) ساعة في المنفذ الواحد.
◀ قطع تماس المواطن مع الموظف في (90%) من المعاملات، مما يفقد الرشوة بيئتها الحاضنة.

أثر التطبيق

وزارة المالية، هيئة الكمارك العامة، الهيئة العامة للضرائب، هيئة الإعلام والاتصالات، اتحاد غرف التجارة، اتحاد الصناعات العراقي.

أصحاب المصلحة

◀ (100%) تغطية رقمية لأربعة عشر منفذاً حدودياً خلال (12) شهراً.
◀ نمو سنوي للإيرادات غير النفطية لا يقل عن (50%) لثلاث سنوات متتالية.
◀ خفض نسبة الاحتجاجات الجمركية بمقدار (60%) خلال العام الأول.

مؤشرات الأداء

(9) أشهر لإتمام متابعة رقمنة المنافذ، و(12) شهراً لإكمال ربط الضرائب.

الإطار الزمني

المحور الأول: الإصلاح المالي والسيادة على الموارد

مقترح قرار رقم 3

قانون المسؤولية المالية وإطار الموازنة متوسطة المدى

الموازانات العراقية تقدم متأخرة سنوياً، ولا توجد سقوف للعجز أو الدين العام، والنفقات التشغيلية بلغت (65%) من الموازنة، فيما وصل العراق إلى مرحلة تأخر صرف رواتب ثمانية ملايين موظف ومنتقاع نهاية 2025، سابقة تعكس اختلالاً بنيوياً في الانضباط المالي.

المعطيات

تشريع قانون المسؤولية المالية الذي يلزم الحكومة بسقف عجز لا يتجاوز (3%) من الناتج المحلي الإجمالي وسقف للدين العام (60%)، وإلزام مجلس الوزراء بتقديم إطار مالي متوسط المدى (MTFF) لثلاث سنوات يعتمد سنوياً قبل مناقشة الموازنة.

مضمون القرار

المادة (62) و(80) من الدستور العراقي، قانون الإدارة المالية الاتحادي رقم (6) لسنة 2019، والاسترشاد بمبادئ ال IMF-PFM.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تحقيق استقرار مالي طويل الأمد وإنهاء ظاهرة الموازنات المتأخرة والرتجالية.
- ◀ تعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب وتحسين تقييم التصنيفات السيادية.
- ◀ ضمان عدم تكرار أزمات تأخر الرواتب عبر سياسات ادخار مسبق للطوارئ.

أثر التطبيق

وزارة المالية، البنك المركزي، اللجنة المالية النيابية، ديوان الرقابة المالية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

أصحاب المصلحة

- ◀ إقرار القانون في البرلمان خلال (6) أشهر.
- ◀ تقديم موازنة 2027 في موعدها الدستوري (15/10/2026).
- ◀ الحفاظ على نسبة دين/ناتج أقل من (60%) لثلاث سنوات متتالية.

مؤشرات الأداء

(6) أشهر للتشريع، التطبيق الفعلي في موازنة 2027.

الإطار الزمني

المحور الأول: الإصلاح المالي والسيادة على الموارد

مقترح قرار رقم 4

تنقية سلم الرواتب ومكافحة الوظائف الوهمية

يضم القطاع العام أكثر من (4) ملايين موظف، ومع المتقاعدين يعال ثمانية ملايين عراقي من الخزينة، وتستنزف الرواتب (65%) من الموازنة التشغيلية ((62) تريليون دينار سنوياً). كشفت عمليات اختلاس رواتب بلغت (825) مليون دولار بين 2018-2024 شملت رواتب إرهابيين ومتوفين، ما يدل على حجم الخلل البنيوي.

المعطيات

تدقيق شامل لقاعدة بيانات موظفي الدولة عبر البصمة الحيوية (الوجه + الإصبع) والبطاقة الوطنية، وإيقاف أي صرف لمن لا يثبت حضوره الفعلي، مع إحالة المشتبه بهم إلى القضاء وتجميد تعيينات سنة كاملة باستثناء التربية والصحة.

مضمون القرار

قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل، الأمر (30) لسنة 2008، قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011، والمادة (27) من الدستور.

السند القانوني
والدستوري

- ◀ توفير (5-10%) من فاتورة الرواتب سنوياً أي ما يعادل (3-6) تريليونات دينار.
- ◀ إعادة الانضباط الإداري واستعادة هيئة الوظيفة العامة.
- ◀ تحويل الموفورات إلى مشاريع تنمية وبنى تحتية تولّد فرص عمل حقيقية.

أثر التطبيق

مجلس الخدمة الاتحادي، وزارة المالية، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، جميع الوزارات، المفوضية العليا لحقوق الإنسان.

أصحاب المصلحة

- ◀ (100%) من موظفي الدولة مسجلون بالبصمة الحيوية خلال (12) شهراً.
- ◀ اكتشاف لا يقل عن (5%) وظائف وهمية في أول ستة أشهر.
- ◀ خفض بند الرواتب في الموازنة التشغيلية بمقدار (3%) خلال سنة.

مؤشرات الأداء

(12) شهراً لإتمام التدقيق والتنقية.

الإطار الزمني

المحور الأول: الإصلاح المالي والسيادة على الموارد

مقترح قرار رقم 5

منظومة المشتريات الحكومية الإلكترونية الموحدة

كشفت تحقيق لصحيفة الغارديان (2024) عن شبهات رشاًوى بنسبة (15%) من قيمة عقود صندوق تمويل الاستقرار التابع لـ UNDP (1.5) مليار دولار، فضلاً عن ترتيب العراق (136) عالمياً في مؤشر مدركات الفساد (28/100 نقطة). عقود الدولة تتم في عتمة وترسى على شركات مقربة بأسعار مضخمة.

المعطيات

إلزام جميع الجهات الحكومية بالتعاقد عبر منصة (e-GP) مفتوحة البيانات مربوطة بوزارة التخطيط وهيئة النزاهة، ونشر جميع العقود التي تزيد قيمتها على (100) مليون دينار خلال (48) ساعة من التوقيع، مع منع التجزئة الاحتياطية للعقود.

مضمون القرار

تعليمات تنفيذ العقود الحكومية رقم (2) لسنة 2014 وتعديلاتها، قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011، مشروع قانون حق الحصول على المعلومة.

السند القانوني والدستوري

- ◀ توفير (10-20%) من كلفة المشتريات الحكومية سنوياً (بما يعادل 4-8) مليار دولار).
- ◀ تقليص دورة التعاقد من (9) أشهر إلى (60) يوماً عبر الأتمتة.
- ◀ رفع ترتيب العراق في مؤشر الشفافية وجذب اهتمام الشركات العالمية الرصينة.

أثر التطبيق

وزارة التخطيط، وزارة المالية، هيئة النزاهة، ديوان الرقابة، الوزارات المتعاقدة، الشركات المحلية والأجنبية، منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المصلحة

- ◀ (100%) من العقود الحكومية تمر عبر المنظومة خلال (12) شهراً.
- ◀ نشر (95%) من العقود علنياً مع الوثائق المرفقة.
- ◀ وفر فعلي موثّق لا يقل عن (15%) من قيمة المشتريات المعلنة.

مؤشرات الأداء

تشغيل المنصة خلال (6-9) أشهر.

الإطار الزمني

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وبيئة الأعمال

مقترح قرار رقم 6

التعديل الجوهري لقانون الاستثمار رقم 13 لسنة 2006

أقر القانون قبل عشرين عاماً لكنه أفرغ من مضمونه، المستثمر يراجع (16) وزارة رغم نص النافذة الواحدة، ومحافظات تمتنع عن تخصيص الأراضي، ومصارف حكومية لا تدعم، وهيمنة بعض الجهات الخارجة على الأراضي، وأزمة سكن مركبة (4) ملايين وحدة ناقصة، ومشاريع متلكئة بقيمة عشرات المليارات.

المعطيات

- إحالة مشروع تعديل شامل للقانون يتضمن:
- (1) نافذة واحدة رقمية فعلية بصلاحيات قاطعة.
 - (2) حق تملك واضح وسريع للمستثمر بأقل من (15) يوماً.
 - (3) قاضي استثمار مختص.
 - (4) إلغاء تعارض القانون مع (8) قوانين أخرى.
 - (5) إعفاءات تصاعديّة حسب حجم التشغيل.

مضمون القرار

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المعدل، المادة (25) من الدستور، قانون بيع وإيجار عقارات الدولة رقم (21) لسنة 2013.

السند القانوني والدستوري

- ◀ استقطاب ما لا يقل عن (10) مليار دولار استثمارات سنوياً خلال ثلاث سنوات.
- ◀ خلق (500) ألف فرصة عمل في القطاع الخاص المنظم.
- ◀ تنويع مصادر الدخل القومي وتقليل هشاشة الاقتصاد أمام صدمات النفط.

أثر التطبيق

الهيئة الوطنية للاستثمار، هيئات استثمار المحافظات، غرف التجارة، اتحاد الصناعيين، القضاء، المستثمرون المحليون والأجانب.

أصحاب المصلحة

- ◀ زمن إصدار إجازة استثمار لا يتجاوز (15) يوم عمل.
- ◀ زيادة إجازات الاستثمار المفعلة (لا المجمدة) بنسبة (30%) سنوياً.
- ◀ تشغيل (100) ألف عامل عراقي من خلال المشاريع المرخصة سنوياً.

مؤشرات الأداء

(6) أشهر للتعديل التشريعي، تطبيق فوري بعد الإقرار.

الإطار الزمني

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وبيئة الأعمال

مقترح قرار رقم 7

الخطة الوطنية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)

القطاع الخاص هامشي في تكوين الناتج المحلي رغم أن (38.1%) فقط من السكان نشطون اقتصادياً، والشباب يتوجهون حصراً نحو الوظيفة العامة، والمصارف لا تمويل المشاريع الصغيرة بسبب تعقيد الضمانات وغياب السجلات الائتمانية. الـ SMEs تمثل (60%) من توظيف العمالة عالمياً لكنها غائبة عن الخطة.

المعطيات

إطلاق الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة برأس مال (2) تريليون دينار، بنظام ضمان قروض (80%) عبر المصارف، وتأسيس الشركة رقمياً خلال (3) أيام عمل، مع حاضنات أعمال في كل محافظة تشرف عليها الجامعات.

مضمون القرار

قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل، قانون المصرف العراقي للتجارة، قانون البنك المركزي، المادة (25) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ توليد (300) ألف فرصة عمل في ثلاث سنوات.
- ◀ رفع مساهمة الـ SMEs من الناتج المحلي إلى (25%).
- ◀ تخفيف الضغط المزمّن على التوظيف الحكومي وتشكيل طبقة وسطى منتجة.

أثر التطبيق

وزارة التخطيط، البنك المركزي، المصارف الحكومية والخاصة، غرف التجارة، اتحاد الصناعيين، الجامعات، الشباب.

أصحاب المصلحة

- ◀ تأسيس (50) ألف شركة جديدة سنوياً.
- ◀ توجيه (2) تريليون دينار كتمويل موجه مباشرة للـ SMEs.
- ◀ (30%) من المستفيدين من النساء والشباب دون (35) سنة.

مؤشرات الأداء

إطلاق الصندوق خلال (90) يوماً.

الإطار الزمني

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وبيئة الأعمال

مقترح قرار رقم 8

تفعيل المدن الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة

لا توجد حالياً منطقة اقتصادية خاصة فعالة ومنتجة، والصناعة المحلية مهمشة، والعراق يستورد بأكثر من (40) مليار دولار سنوياً ما يمكن إنتاج جزء كبير منه محلياً. البنى التحتية الصناعية ((28) ألف مدرسة في البلاد مقابل عدد محدود جداً من المدن الصناعية الجاهزة) تعكس الاختلال.

المعطيات

إنشاء (5) مناطق اقتصادية خاصة ذات بنية تحتية متكاملة في بغداد (مخمر الصناعية)، البصرة (الفاو)، الموصل، الأنبار، والنجف، بنظام ضريبي تفضيلي (إعفاء 10 سنوات + جمارك مخفضة + عقود إيجار طويلة).

مضمون القرار

قانون المناطق الاقتصادية الحرة رقم (3) لسنة 1998 المعدل، قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، المادتان (25) و(112) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ إحلال (5) مليار دولار من المستوردات الصناعية سنوياً بمنتجات محلية.
- ◀ توليد (200) ألف وظيفة صناعية مستقرة لخريجي الكليات الهندسية والتقنية.
- ◀ تحفيز التصدير غير النفطية وبناء سلاسل إمداد إقليمية.

أثر التطبيق

هيئة المناطق الحرة، وزارة الصناعة والمعادن، حكومات المحافظات، الصندوق السيادي، المستثمرون الصناعيون المحليون والدوليون.

أصحاب المصلحة

- ◀ تشغيل (3) مناطق خلال السنة الأولى بكامل بنيتها التحتية.
- ◀ جذب (50) شركة تصنيعية كبرى كل منطقة.
- ◀ نمو الصادرات غير النفطية بنسبة (20%) سنوياً.

مؤشرات الأداء

تدشين المنطقة الأولى خلال (12) شهراً، إكمال الخمس خلال (36) شهراً.

الإطار الزمني

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وبيئة الأعمال

مقترح قرار رقم 9

الإصلاح التشريعي لبيئة الأعمال

يصنف العراق ضمن الأسوأ في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال، تأسيس شركة يستغرق أسابيع، قانون الإفلاس معطل، قانون الضمانات المنقولة غائب، والتعاقدات لا تحميها محاكم متخصصة. القانون (21/1997) للشركات عمره (28) عاماً ولا يواكب المعايير الحديثة.

المعطيات

إصلاح حزمة متكاملة من (5) قوانين خلال (12) شهراً، قانون الشركات، قانون الإفلاس وإعادة الهيكلة، قانون العمل، قانون سجل التجارة، قانون الضمانات المنقولة، واعتماد سجل إلكتروني موحد للشركات متاح للعموم.

مضمون القرار

قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997، قانون العمل رقم (37) لسنة 2015، قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984، قانون الإفلاس المقترح.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تحسين ترتيب العراق في مؤشر B-READY التابع للبنك الدولي بمقدار (30) مرتبة.
- ◀ تقليل حجم الاقتصاد غير الرسمي من (50%) إلى (35%) خلال أربع سنوات.
- ◀ جذب الاستثمار الأجنبي المباشر عبر ضمانات قانونية محدثة.

أثر التطبيق

وزارة التجارة، وزارة العدل، وزارة العمل، مجلس الدولة، القطاع الخاص، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي.

أصحاب المصلحة

- ◀ تأسيس شركة خلال (3) أيام عمل عبر منصة رقمية.
- ◀ خفض زمن النزاع التجاري من سنوات إلى (6-9) أشهر.
- ◀ نمو شركات القطاع الخاص المسجلة بنسبة (40%) في سنتين.

مؤشرات الأداء

(12) شهراً للحزمة التشريعية كاملة.

الإطار الزمني

المحور الثاني: التنوع الاقتصادي وبيئة الأعمال

مقترح قرار رقم 10

توسيع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)

البنى التحتية مترهلة، وعجز الموازنة يقيد الإنفاق الرأسمالي، وتجربة الشراكة بين القطاعين في العراق محدودة ومشتتة بين قوانين عدة دون إطار موحد وحديث، ما يجعل المستثمرين في الصحة والتعليم والنقل يفضلون دولاً منافسة.

المعطيات

إحالة قانون متطور للشراكة يغطي قطاعات الصحة والتعليم والنقل والإسكان والطاقة، مع تأسيس وحدة الشراكة في رئاسة الوزراء برئاسة مستقلة، وإعداد (10) مشاريع نموذجية جاهزة للطرح خلال (9) أشهر.

مضمون القرار

قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، قانون المشاريع التنموية رقم (53) لسنة 2015، المادة (25) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تنفيذ مشاريع بقيمة (30) مليار دولار خلال خمس سنوات دون تحميل الموازنة.
- ◀ تحسين جوهري في جودة الخدمات العامة (صحة، تعليم، نقل).
- ◀ نقل المعرفة والخبرات الإدارية من شركات عالمية للكوادر المحلية.

أثر التطبيق

وزارة التخطيط، وزارة المالية، الوزارات القطاعية، القطاع الخاص، الشركاء الدوليون (IFC, ADB, EBRD).

أصحاب المصلحة

- ◀ إطلاق (10) مشاريع PPP في السنة الأولى بقيمة (3) مليار دولار.
- ◀ التزام متوسط (90%) بالجدول الزمني للمشاريع المنفذة.
- ◀ تحقيق وفر (30%) مقارنة بالتنفيذ الحكومي التقليدي.

مؤشرات الأداء

التشريع خلال (6) أشهر، توقيع أول عقد خلال (9) أشهر.

الإطار الزمني

المحور الثالث: الخدمات والبنية التحتية

مقترح قرار رقم 11

خطة الاكتفاء الذاتي الكهربائي واستثمار الغاز المصاحب

العراق يحرق غازاً مصاحباً يكفي لتوليد (5000) ميغاواط فيما يستورد الغاز بأكثر من (4) مليار دولار سنوياً من الخارج. العجز الكهربائي مزمن خاصة صيفاً، والطلب الذروي يتجاوز الإنتاج بفارق (8-10) آلاف ميغاواط، وقطاع الطاقة المتجددة دون (5%) من المزيج.

المعطيات

إنفاذ عقود استثمار الغاز المصاحب من خمسة حقول في البصرة ((600) مليون قدم مكعب قياسي يومياً)، إنشاء (14) ألف ميغاواط بالشراكة مع شركاء عالميين، والتعاقد على (10) آلاف ميغاواط طاقة متجددة بنظام (BOT/BOO).

مضمون القرار

قانون وزارة النفط رقم (101) لسنة 1976، قانون الاستثمار، اتفاقيات الجولات الترخيصية، والمادة (112) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ رفع قدرة التوليد بـ (15) ألف ميغاواط خلال أربع سنوات وتحقيق الاكتفاء صيفاً.
- ◀ توفير (4) مليار دولار سنوياً من فاتورة استيراد الغاز.
- ◀ خفض انبعاثات الغاز المحروق بنسبة (80%) والتزام العراق بتعهداته المناخية.

أثر التطبيق

وزارة النفط، وزارة الكهرباء، شركات عالمية (توتال إنرجيز، شيفرون، سيمنس، GE)، المستهلك الصناعي والمنزلي.

أصحاب المصلحة

- ◀ لا انقطاع في الكهرباء لأكثر من (4) ساعات يومياً بحلول صيف 2028.
- ◀ (100%) استثمار للغاز المصاحب في حقول البصرة الخمسة الرئيسية.
- ◀ (30%) من مزيج الطاقة من مصادر متجددة بحلول 2030.

مؤشرات الأداء

إشارة البدء خلال (90) يوماً، نتائج ملموسة خلال (24) شهراً.

الإطار الزمني

المحور الثالث: الخدمات والبنية التحتية

مقترح قرار رقم 12

استراتيجية الأمن المائي وتدويل ملف الأنهر العابرة

المخزون المائي لا يكفي أكثر من (3) أشهر، دجلة انخفض (60%) من معدله التاريخي (1980-2000)، والفرات تدفقاته (30%) من الطبيعي، بحيرة الثرثار (أكبر خزان) انخفضت (80%) عن 2020. (90%) من الموارد من تركيا وإيران، والمياه الجوفية تنحسر بـ(1.5) متر سنوياً. توقعات باختفاء أنهار العراق بحلول 2040.

المعطيات

تدويل الملف عبر مجلس الأمن ومحكمة العدل الدولية استناداً لمبادئ هلسنكي 1966 واتفاقية الأمم المتحدة 1997، تعديل اتفاقية 2024 مع تركيا لتشمل حصصاً ملزمة ومتدفقة، وإطلاق خطة الري الحديث لتحويل (50%) من الأراضي الزراعية إلى ري بالتنقيط والرش.

مضمون القرار

المادة (111) من الدستور، اتفاقية الأمم المتحدة للمجاري المائية الدولية 1997، مبادئ هلسنكي 1966، معاهدة لوزان 1923 (المادة 109).

السند القانوني والدستوري

- ضمان حصة مائية عادلة وثابتة تحمي الأمن الغذائي والصحي والاجتماعي.
- منع موجة نزوح مناخي من المحافظات الجنوبية والوسطى نحو بغداد.
- إعادة إحياء الأهوار وحماية التراث البيئي العالمي.

أثر التطبيق

وزارة الموارد المائية، وزارة الخارجية، البرلمان، الأمم المتحدة، تركيا، إيران، سوريا، المحافظات الجنوبية، منظمات البيئة.

أصحاب المصلحة

- التوصل إلى اتفاقية ملزمة مع تركيا خلال (24) شهراً.
- رفع كفاءة الري من (30%) إلى (60%) خلال (5) سنوات.
- إنشاء طاقة تحلية تبلغ (2) مليون متر مكعب/يوم في الجنوب بحلول 2029.

مؤشرات الأداء

إطلاق الخطة خلال (30) يوماً، تحرك دبلوماسي فوري.

الإطار الزمني

المحور الثالث: الخدمات والبنية التحتية

مقترح قرار رقم 13

مبادرة سكن لكل عراقي بنظام الشراكة

العجز السكني يتجاوز (4) ملايين وحدة، نسبة اكتظاظ الوحدات (29%)، ارتفاع أسعار الأراضي جعل الملكية حلاً بعيداً لغالبية الشباب، و(22.4%) من الأسر لا تملك مساكنها. التوسع العشوائي يزداد وخاصة في أطراف العواصم.

المعطيات

إطلاق مبادرة سكن لكل عراقي بإنشاء (30) مدينة متكاملة بنظام PPP في محافظات مختارة، تمويل ميسر عبر المصرف العقاري بفائدة لا تتجاوز (4%) ومدة (25) سنة، وتخصيص أراض حكومية مجاناً للمطورين شرط بيع (70%) من الوحدات بسعر كلفة مضافة.

مضمون القرار

قانون الاستثمار (المادة 10)، قانون بيع وإيجار أموال الدولة رقم (21) لسنة 2013، نظام المجمعات السكنية رقم (4) لسنة 2016، المادة (30) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ توفير مليون وحدة سكنية خلال خمس سنوات.
- ◀ خفض البطالة بـ (3%) عبر تنشيط قطاع الإنشاءات و(50) صناعة مغذية.
- ◀ امتصاص الطبقة المتوسطة ووقف الاحتجاجات المرتبطة بأزمة السكن.

أثر التطبيق

وزارة الإعمار والإسكان، البلديات، المصرف العقاري، المطورون العقاريون، اتحاد المهندسين، المواطنون الباحثون عن سكن.

أصحاب المصلحة

- ◀ إنجاز (200) ألف وحدة سكنية سنوياً.
- ◀ قسط شهري لا يتجاوز (30%) من دخل الأسرة المتوسطة.
- ◀ تخفيض فجوة السكن من (4) ملايين إلى (3) ملايين وحدة خلال الدورة.

مؤشرات الأداء

تدشين (3) مدن خلال السنة الأولى.

الإطار الزمني

المحور الثالث: الخدمات والبنية التحتية

مقترح قرار رقم 14

تسريع مشروع طريق التنمية وتكامله اللوجستي

مشروع طريق التنمية مشروع استراتيجي يربط الفاو بتركيا وأوروبا، لكن وتيرته بطيئة، بينما تنافسه ممرات إقليمية بديلة (ممر الهند-الخليج-أوروبا، الممر الإيراني، الممر الكوري). التأخير يضيّع فرصة مرة في جيل.

المعطيات

تشكيل هيئة طريق التنمية مستقلة بصلاحيات فوق وزارية ومباشرة لرئاسة الوزراء، إنجاز المرحلة الأولى (ميناء الفاو الكبير + الخط الجنوبي) خلال (36) شهراً بتمويل مختلط (عراقي-إماراتي-قطري-تركي)، وإطلاق (20) منطقة لوجستية على طول المسار.

مضمون القرار

قانون هيئة المشاريع التنموية، قانون الاستثمار، مذكرات التفاهم مع تركيا (2023) والإمارات وقطر، المادة (112) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ إيرادات (4-5) مليار دولار سنوياً عند التشغيل الكامل.
- ◀ توليد (100) ألف فرصة عمل مباشرة و(300) ألف غير مباشرة.
- ◀ تحويل العراق إلى مركز لوجستي إقليمي محوري وكسر العزلة الاقتصادية.

أثر التطبيق

وزارة النقل، الموانئ العراقية، تركيا، الإمارات، قطر، الشركات اللوجستية العالمية، المحافظات الواقعة على المسار.

أصحاب المصلحة

- ◀ إنجاز (30%) من المرحلة الأولى خلال السنة الأولى.
- ◀ تشغيل ميناء الفاو بطاقة (7) ملايين حاوية سنوياً.
- ◀ سكة حديد فعالة تربط الفاو ببغداد والموصل خلال (30) شهراً.

مؤشرات الأداء

الانطلاق الفعلي خلال (60) يوماً.

الإطار الزمني

المحور الثالث: الخدمات والبنية التحتية

مقترح قرار رقم 15

الهوية الرقمية الموحدة والخدمات الحكومية الرقمية

الخدمات الحكومية بدائية، كل وزارة لها قاعدة بياناتها المنفصلة، ازدواجية في البيانات بين الأحوال المدنية والرعاية والضرائب والعقارات، وتماس الموظف بالمواطن (نقطة فساد رئيسية) غير محدود. وقت مهدور للمواطن يقدر بمئات الساعات سنوياً.	المعطيات
توحيد الهوية الرقمية (البطاقة الوطنية + التوقيع الإلكتروني + الرقم الوطني) وربط (100) خدمة حكومية في منصة أور الموحدة خلال (18) شهراً، مع تطبيق موبايل يغطي الخدمات الأساسية (دفع الفواتير، تجديد الجواز، السجل العدلي، الضرائب).	مضمون القرار
قانون البطاقة الوطنية رقم (3) لسنة 2016، قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، قانون حماية البيانات الشخصية المقترح.	السند القانوني والدستوري
◀ تخفيض زمن إنجاز الخدمة الحكومية بنسبة (80%). ◀ تقليل الفساد الإداري بقطع التماس بين الموظف والمراجع. ◀ رضا مواطن مقيس يصل ل(75%) وتحرير طاقة اقتصادية هائلة.	أثر التطبيق
وزارة الداخلية (دائرة الأحوال المدنية)، وزارة الاتصالات، هيئة الإعلام والاتصالات، جميع الوزارات الخدمية، المواطنون.	أصحاب المصلحة
◀ (25) مليون هوية رقمية نشطة خلال (24) شهراً. ◀ (80%) من الخدمات الحكومية متوفرة رقمياً. ◀ رضا المواطنين (75%) فأكثر في استطلاعات الرأي الدورية.	مؤشرات الأداء
(18) شهراً لإطلاق المنصة الأم والخدمات الأولى.	الإطار الزمني

المحور الرابع: التنمية البشرية

مقترح قرار رقم 16

خطة الطوارئ التعليمية - لا طفل خارج المدرسة

بحسب اليونيسف، (3.2) مليون طفل عراقي في سن الدراسة خارج المدرسة، وفجوة (88) ألف مدرس تراكمت عبر السنوات، و(700) ألف طفل عامل، وترتيب تعليمي من بين الأدنى في الشرق الأوسط وفق البنك الدولي. رغم عودة (260) ألف متسرب في 2024-2025 فإن الفجوة هائلة.

المعطيات

توظيف (50) ألف مدرس خلال (12) شهراً عبر مسار مهني سريع يشمل تأهيلاً مكثفاً، بناء (2000) مدرسة نموذجية بنظام PPP، وإطلاق برنامج (لا طفل خارج المدرسة) بتحويلات نقدية مشروطة (100 ألف دينار/شهر) للأسر الفقيرة الملتزمة.

مضمون القرار

قانون وزارة التربية رقم (22) لسنة 2011، قانون التعليم الإلزامي رقم (118) لسنة 1976، المادة (34) من الدستور التي تكفل التعليم.

السند القانوني والدستوري

- ◀ خفض نسبة الأمية بمقدار (5%) سنوياً.
- ◀ إعادة (80%) من المتسربين إلى مقاعد الدراسة خلال سنتين.
- ◀ رفع جودة مخرجات التعليم عبر معدل (30-35) طالباً في الصف الواحد.

أثر التطبيق

وزارة التربية، وزارة التعليم العالي، وزارة العمل، اليونيسف، المحافظات، الأسر، منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المصلحة

- ◀ إلحاق (1.5) مليون طالب إضافي بالمدارس خلال سنتين.
- ◀ فصل دراسي لا يتجاوز (35) طالباً في (90%) من المدارس.
- ◀ (95%) تغطية التعليم الابتدائي الإلزامي.

مؤشرات الأداء

البدء فوراً، نتائج أولى في السنة الدراسية 2026-2027.

الإطار الزمني

المحور الرابع: التنمية البشرية

مقترح قرار رقم 17

التحول التدريجي للتأمين الصحي الشامل

(15.2%) من العراقيين مصابون بأمراض مزمنة، جودة الخدمة الصحية الحكومية متدنية، والنفقات الصحية الخاصة كارثية (كثير من الأسر تتبع أصولها لعلاج فرد). لا يوجد تأمين صحي وطني شامل، والقطاع الخاص الصحي غير منظم ولا مراقب بكفاءة.

المعطيات

إحالة قانون التأمين الصحي الوطني الإلزامي للبرلمان، إنشاء الهيئة الوطنية للتأمين الصحي بصلاحيات مستقلة، توفير مظلة شاملة للفقراء والعاطلين على حساب الخزينة، واعتماد ترميز موحد للخدمات الصحية (DRG).

مضمون القرار

قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 المعدل، مشروع قانون التأمين الصحي، المادة (31) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تغطية صحية ل(100%) من المواطنين خلال ثلاث سنوات.
- ◀ تقليل النفقات الصحية الخاصة للأسرة بنسبة (40%).
- ◀ تحسن مؤشرات الصحة العامة وخفض وفيات الأمراض المزمنة.

أثر التطبيق

وزارة الصحة، وزارة المالية، القطاع الخاص الصحي، النقابات الطبية، شركات التأمين، منظمة الصحة العالمية.

أصحاب المصلحة

- ◀ تسجيل (30) مليون مواطن في المنظومة خلال (24) شهراً.
- ◀ (5000) طبيب ومؤسسة صحية متعاقدة مع الهيئة.
- ◀ خفض النفقات الصحية الخاصة للأسرة من (40%) إلى (25%) من دخلها.

مؤشرات الأداء

التشريع خلال (9) أشهر، تطبيق مرحلي ابتداءً من السنة الثانية.

الإطار الزمني

المحور الرابع: التنمية البشرية

مقترح قرار رقم 18

إصلاح سوق العمل والتدريب التقني المهني (TVET)

مخرجات التعليم الأكاديمي لا تطابق احتياجات سوق العمل، البطالة الرسمية (13.5%) والحقيقية أعلى، (700) ألف طفل عامل، والقطاع الخاص يشكو من نقص المهارات التقنية. التعليم المهني حاصل على صورة نمطية سلبية وبنى تحتية متواضعة.

المعطيات

تأسيس الهيئة الوطنية للمهارات والتدريب المهني، إنشاء (100) مركز TVET حديث مرتبط مباشرة بشركات القطاع الخاص (نموذج ألمانيا: Dual Education)، ومعادلة الشهادات المهنية بالشهادات الأكاديمية لأغراض التوظيف والترقية.

مضمون القرار

قانون العمل رقم (37) لسنة 2015، قانون التعليم المهني، قانون الضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، المادة (22) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ رفع التشغيل في القطاع الخاص بنسبة (50%) خلال (4) سنوات.
- ◀ خفض بطالة الشباب بمقدار (40%) عبر تدريب مرتبط بسوق العمل.
- ◀ رفع إنتاجية العامل بنسبة (25%) عبر المهارات المحدثة.

أثر التطبيق

وزارة العمل، وزارة التعليم العالي، اتحاد الصناعيين، غرف التجارة، الشباب، الشركاء الأجانب (GIZ, ILO).

أصحاب المصلحة

- ◀ (100) ألف خريج TVET سنوياً بشهادات معترفة.
- ◀ (70%) نسبة توظيف خلال (6) أشهر من التخرج.
- ◀ (5000) تعاقد ثنائي بين مراكز التدريب والقطاع الخاص.

مؤشرات الأداء

الإطلاق خلال (12) شهراً.

الإطار الزمني

المحور الرابع: التنمية البشرية

مقترح قرار رقم 19

البرنامج الوطني لتشغيل الشباب والريادة

الشباب (15-29 سنة) يمثلون (32%) من السكان، وبطالتهم ضعف المعدل العام، وتزداد هجرة الأدمغة سنوياً، وروح المبادرة والريادة ضعيفة في المجتمع بسبب هيمنة ثقافة الوظيفة العامة وغياب البنية الداعمة.

المعطيات

إطلاق برنامج منهجية الاعمال المستحدثة المقترح منشور في موقعنا بتمويل (300) مليار دينار سنوياً يشمل منح تدريبية لـ (200) ألف شاب، (30) حاضنة أعمال، تمويل حتى (20) مليون دينار للمشروع، إعفاء ضريبي (5) سنوات، وبرنامج عودة الكفاءات لاسترجاع المهاجرين الأكفاء وربط مباشر بنافذة تأسيس المشاريع ليكون التمكين شرط الموافقة.

مضمون القرار

قانون الاستثمار، قانون الضريبة، قانون المشاريع الصغيرة (مقترح)، المادة (22) من الدستور، استراتيجية الشباب الوطنية.

السند القانوني والدستوري

- ◀ ولادة (100) ألف ريادي جديد ومؤسسي شركة خلال (3) سنوات.
- ◀ عودة (10) آلاف كفاءة عراقية من الخارج سنوياً.
- ◀ نشوء اقتصاد إبداعي وتقني يقلص الاعتماد على القطاع العام.

أثر التطبيق

وزارة الشباب والرياضة، وزارة التخطيط، المصرف العراقي للتجارة، الجامعات، الحاضنات الخاصة، الشتات العراقي، مكتب تطوير المشاريع.

أصحاب المصلحة

- ◀ (500) ألف شاب مستفيد من البرامج خلال (3) سنوات.
- ◀ (30%) معدل نجاح المشاريع بعد ثلاث سنوات من التأسيس.
- ◀ (10) شركات عراقية ناشئة في قوائم Forbes الإقليمية.

مؤشرات الأداء

الإطلاق خلال (6) أشهر.

الإطار الزمني

يرجى مراجعة ملف مقترح الاستراتيجية الوطنية لريادة الأعمال الشاملة في العراق - مكتب تطوير المشاريع Dngo.org

المحور الرابع: التنمية البشرية

مقترح قرار رقم 20

تحديث الحماية الاجتماعية والاستهداف الذكي

نسبة الفقر (17.5%) مع تباين حاد (المثني 43.6%)، بابل (34.4%)، الديوانية (28.9%)، البطاقة التموينية تصل للجميع بدلاً من الفقراء حصراً (96.4% تغطية)، هدر مالي كبير في الدعم، (2.4) مليون شخص بحاجة ماسة للغذاء وفق برنامج الغذاء العالمي.

المعطيات

بناء منظومة الاستهداف الذكي عبر قاعدة بيانات متقاطعة (أحوال مدنية + ضرائب + عقارات + مركبات + شبكة حماية)، واستبدال الدعم العيني التدريجي بتحويلات نقدية مشروطة تصل للأسر الفقيرة فعلياً، مع إلزام بإرسال الأطفال للمدرسة وفحوصات صحية.

مضمون القرار

قانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، قانون البطاقة التموينية، المادة (30) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ خفض الفقر من (17.5%) إلى (12%) خلال أربع سنوات.
- ◀ توفير (2) تريليون دينار من هدر الدعم العشوائي سنوياً.
- ◀ كرامة الأسر الفقيرة عبر اختيار احتياجاتها بدلاً من سلّة موحّدة.

أثر التطبيق

وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وزارة التخطيط، وزارة التجارة، المحافظات، البنك الدولي، منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المصلحة

- ◀ (1.5) مليون أسرة تحصل على تحويل نقدي مشروط منتظم.
- ◀ خفض نسبة الفقر في المحافظات الخمس الأشد بمقدار (15%).
- ◀ دقة الاستهداف (90%) فأعلى مع رقابة دورية.

مؤشرات الأداء

تشغيل المنظومة خلال (12) شهراً.

الإطار الزمني

المحور الخامس: الحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قرار رقم 21

حزمة تشريعات النزاهة الثلاث

العراق في المرتبة (136) عالمياً في مؤشر مدركات الفساد لعام 2025، مع اختلاسات موثقة هائلة، مثلًا سرقة القرن (2.5) مليار دولار، (825) مليون دولار رواتب معتقلين، (920) مليار دينار من المصارف الحكومية. البنية التشريعية لمحاربة الفساد متأخرة وغير متكاملة.

المعطيات

إحالة ثلاثة قوانين متكاملة معاً للبرلمان:
(1) قانون حق الحصول على المعلومة.
(2) الإقرار الإلكتروني بالذمة المالية لكل من يشغل وظيفة بدرجة مدير عام فأعلى.
(3) قانون الإثراء غير المشروع مع إمكانية المصادرة المدنية.

مضمون القرار

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) التي صادق عليها العراق، قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011، المواد (27) و(28) و(29) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ ارتفاع ترتيب العراق في مؤشر الشفافية (20) مرتبة خلال ثلاث سنوات.
- ◀ استرداد أموال منهوبة وردع للفساد المستقبلي.
- ◀ استعادة ثقة المواطن بالدولة وبناء علاقة شفافة.

أثر التطبيق

هيئة النزاهة، ديوان الرقابة المالية، مجلس القضاء الأعلى، UNDP، الصحافة الاستقصائية، منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المصلحة

- ◀ إقرار القوانين الثلاثة خلال (9) أشهر.
- ◀ (100%) من شاغلي الدرجات الخاصة قدّموا الإقرار الإلكتروني.
- ◀ استرداد لا يقل عن (5%) من الأموال المنهوبة خلال (24) شهراً.

مؤشرات الأداء

(9) أشهر للحزمة التشريعية.

الإطار الزمني

المحور الخامس: الحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قرار رقم 22

إصلاح القضاء التجاري وحماية العقود

تنفيذ العقود في العراق من الأبطأ عالمياً (3-5) سنوات للنزاع التجاري)، غياب قضاء تجاري متخصص، حاكم البداية يحكم في قضية إسكان وقضية صفقة نفطية معاً، قانون التحكيم الداخلي متهاك، المستثمر الأجنبي يتجنب العراق لهذا السبب وحده.

المعطيات

إنشاء محاكم تجارية متخصصة في (5) محافظات رئيسية (بغداد، البصرة، أربيل، الموصل، النجف)، تأسيس المركز العراقي للتحكيم التجاري معتمداً دولياً، إصلاح قانون الإفلاس مع آلية إعادة هيكلة للشركات المتعثرة.

مضمون القرار

قانون السلطة القضائية رقم (45) لسنة 2017، قانون التحكيم رقم (53) لسنة 1982، قانون الشركات، قانون التجارة رقم (30) لسنة 1984.

السند القانوني
والدستوري

- ◀ خفض زمن النزاع التجاري إلى أقل من (9) أشهر.
- ◀ جذب استثمارات كانت تتحاشى العراق بسبب عدم حماية العقود.
- ◀ انتعاش الاقتصاد الرسمي والثقة في المنظومة القانونية.

أثر التطبيق

مجلس القضاء الأعلى، وزارة العدل، غرف التجارة، نقابة المحامين، المستثمرون المحليون والأجانب، الشركاء الدوليون.

أصحاب المصلحة

- ◀ (5) محاكم تجارية تعمل بكامل طاقتها خلال (12) شهراً.
- ◀ (80%) من النزاعات التجارية تُحل خلال سنة.
- ◀ نمو استخدام التحكيم التجاري بنسبة (300%).

مؤشرات الأداء

التشريع خلال (9) أشهر، التشغيل فوري بعده.

الإطار الزمني

المحور الخامس: الحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قرار رقم 23

الحكومة المفتوحة البيانات وقواعد البيانات المتكاملة

كل وزارة لها قاعدة بياناتها المغلقة، ازدواجية هائلة بين الأحوال والعقارات والضرائب والكهرباء، غياب لوحة بيانات مركزية لصناع القرار، قرارات حكومية تتخذ بلا أدلة كافية، وانعدام الشفافية مع الرأي العام.

المعطيات

إنشاء الدائرة الرقمية لرئاسة الوزراء (Government Digital Service) بخبراء عائدین ومحليين، إطلاق بوابة حكومة مفتوحة (data.gov.iq) تضم (200) مجموعة بيانات حكومية، ربط جميع الوزارات في سحابة حكومية موحدة آمنة. والاطلاع على مقترح الحكومة الافتراضية وهو الحل الجذري لجميع مشاكل الأداء الوزاري في العراق، المقترح منشور في موقع مكتب تطوير المشاريع.

مضمون القرار

المادة (78) من الدستور (صلاحيات رئيس الوزراء)، قانون حماية البيانات المقترح، أمر ديواني لتشكيل الدائرة الرقمية.

السند القانوني والدستوري

- ◀ قرارات مبنية على البيانات بدلاً من الحدس والتوافقات السياسية.
- ◀ شفافية غير مسبوقة تمكن الصحافة والمجتمع المدني من المراقبة.
- ◀ جذب خبراء عراقيين عائدین في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي.

أثر التطبيق

رئاسة الوزراء، جميع الوزارات، هيئة الإعلام والاتصالات، جامعة بغداد، الشركاء الدوليون، الصحافة، المجتمع المدني، مكتب تطوير المشاريع.

أصحاب المصلحة

- ◀ (30) مؤشراً وطنياً محدثاً يومياً على لوحة مركزية.
- ◀ (50) قاعدة بيانات وزارية مدمجة في السحابة الموحدة.
- ◀ (10) قرارات كبرى سنوياً تنشر مع بياناتها التحليلية.

مؤشرات الأداء

تأسيس الدائرة خلال (90) يوماً.

الإطار الزمني

المحور الخامس: الحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قرار رقم 24

الانتقال من الإدارة بالملفات إلى الإدارة بالنتائج

الوزارات العراقية تقيم بكمّ الملفات المنجزة لا بجودة النتائج، الوزير يغادر منصبه دون مساءلة على أهداف كميّة، خلط بين النشاط والإنجاز، مشاريع متلكئة بمليارات تبقى على الورق سنوات دون محاسبة.

المعطيات

اعتماد منهج الإدارة بالنتائج (Results-Based Management) لكل وزارة مع (20) مؤشر أداء وطني، تقرير أداء ربعي علني، ربط الموازنات بالأهداف، وتأسيس وحدة متابعة التنفيذ في مجلس الوزراء.

مضمون القرار

قانون الإدارة المالية الاتحادي، قانون الخدمة المدنية، النظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (14) لسنة 2019.

السند القانوني
والدستوري

- ◀ مساءلة واضحة للوزير عن أرقام يعد بها الشعب.
- ◀ تسريع تنفيذ المشاريع وخفض التلكؤ بنسبة (50%).
- ◀ رفع كفاءة الإنفاق العام بنسبة (20%) عبر التوجيه الذكي للموارد.

أثر التطبيق

رئاسة الوزراء، ديوان الرقابة المالية، الوزارات، البرلمان، المفكرون الاقتصاديون، المواطن.

أصحاب المصلحة

- ◀ (100%) من الوزارات لديها مؤشرات محدثة معلنة ومراجعة بتقرير تترجم تلك الأرقام.
- ◀ (80%) من الأهداف السنوية للوزارات منجزة.
- ◀ تقرير أداء ربعي منشور بانتظام.

مؤشرات الأداء

إطلاق المنظومة خلال (90) يوماً.

الإطار الزمني

المحور الخامس: الحوكمة ومكافحة الفساد

مقترح قرار رقم 25

تفعيل اللامركزية الإدارية والمالية للمحافظات

منذ 2008 وقانون المحافظات غير المنتظمة بإقليم لم يطبق فعلياً، التركز السلطوي في بغداد مثقل وبطيء، المحافظون يشكون من قيود مزمنة، وملف تحويل البصرة إلى إقليم يعكس الاحتقان. (100) مليار دينار فقط خصصت سنوياً للمحافظات الأشد فقراً وهو رقم متواضع.

المعطيات

إصدار النظام التنفيذي لقانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 المعدل، نقل (8) ملفات خدمية فعلية للمحافظات (التعليم الابتدائي، الصحة الأولية، البيئة، النقل الداخلي، البلديات، الشباب، السياحة، الاستثمار)، وتخصيص (30%) من الموازنة للمحافظات بموجب صيغة عادلة (سكان + فقر + موارد منتجة).

مضمون القرار

المادة (122) من الدستور، قانون المحافظات رقم (21) لسنة 2008 المعدل، قانون الموازنة، قانون الحوكمة المالية الاتحادية.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تقارب الخدمات من المواطن وتخفيف الأعباء عن بغداد.
- ◀ مساهمة محلية فعالة تضع المحافظ تحت الرقابة الشعبية.
- ◀ احتواء الدعوات إلى الفيدرالية عبر لامركزية فعلية.

أثر التطبيق

مجالس المحافظات، المحافظون، وزارة التخطيط، وزارة المالية، رئاسة الوزراء، مجلس النواب.

أصحاب المصلحة

- ◀ (30%) من الموازنة العامة تحول للمحافظات خلال (24) شهراً.
- ◀ (8) ملفات خدمية منقولة فعلياً لا ورقياً.
- ◀ رضا المواطن في الخدمات المحلية أعلى بمقدار (25%).

مؤشرات الأداء

النظام التنفيذي خلال (6) أشهر، بدء النقل خلال السنة الأولى.

الإطار الزمني

المحور السادس: الإصلاحات البنوية القطاعية

مقترح قرار رقم 26

إصلاح القطاع المصرفي والخروج المنظم من نافذة العملة

المصارف الحكومية تسيطر على أكثر من (80%) من السوق، القطاع الخاص المصرفي ضعيف، التحويلات الخارجية مقيدة بنافذة العملة، العراق ضمن القائمة الرمادية FATF، ثلث السيولة خارج البنوك (اقتصاد نقدي)، المواطن لا يثق بالمصارف.

المعطيات

خصخصة (60%) من ملكية المصرفين الرافدين والرشيد للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، اعتماد معايير (بازل 3)، إنهاء نافذة العملة بشكل منظم خلال (24) شهراً، السماح للبنوك العالمية الكبرى بالعمل في العراق (Citi, HSBC, Standard Chartered).

مضمون القرار

قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لسنة 2004، قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004، تعليمات لجنة بازل.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تدفق تحويلات مالية طبيعية بدل الأساليب الموازية.
- ◀ تمويل حقيقي للقطاع الخاص عبر قروض بكلفة تنافسية.
- ◀ اندماج العراق بالنظام المالي العالمي وخروجه من القوائم الرمادية.

أثر التطبيق

البنك المركزي، وزارة المالية، FATF، المصارف العراقية (حكومية وخاصة)، المصارف العالمية، الشركات المصدرة والمستوردة، المواطنون.

أصحاب المصلحة

- ◀ خروج العراق من القائمة الرمادية FATF خلال (18) شهراً.
- ◀ نمو ودائع القطاع الخاص في المصارف بنسبة (50%).
- ◀ خروج كامل من نافذة العملة خلال (24) شهراً دون اضطراب.

مؤشرات الأداء

(24) شهراً لمنظومة متكاملة.

الإطار الزمني

المحور السادس: الإصلاحات البنوية القطاعية

مقترح قرار رقم 27

الاستراتيجية الوطنية للزراعة والأمن الغذائي

(15.5%) فقط من الأسر لديها حيازات زراعية، تراجع الزراعة الصيفية بنسبة (70%) بسبب شح المياه، العراق يستورد (50%) من غذائه، سلاسل القيمة الزراعية ضعيفة ومجزأة، مخصصات الدعم الزراعي تتبخر دون أثر إنتاجي ملموس.

المعطيات

مبادرة (غذاؤنا من أرضنا) تتضمن تحويل (50%) من الأراضي المروية إلى ري حديث خلال (5) سنوات، استيراد (30) ألف طن من البذور المحسنة، تأسيس (10) مجتمعات زراعية - صناعية في المحافظات الوسطى والجنوبية، حماية جمركية ذكية للمنتج المحلي في مواسم الإنتاج.

مضمون القرار

قانون الإصلاح الزراعي رقم (35) لسنة 1983، قانون المبادرة الزراعية، قانون حماية المنتج المحلي رقم (11) لسنة 2010، المادة (25) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ توفير (3) مليار دولار سنوياً من فاتورة استيراد الغذاء.
- ◀ تشغيل (500) ألف عامل في الريف ووقف النزوح الريفي.
- ◀ تقوية الأمن الغذائي الوطني في مواجهة الصدمات.

أثر التطبيق

وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، المصرف الزراعي، اتحاد المزارعين، شركات الأغذية، المستهلك.

أصحاب المصلحة

- ◀ اكتفاء ذاتي (70%) في القمح خلال ثلاث سنوات.
- ◀ (50%) من الأراضي المروية تستخدم الري الحديث.
- ◀ تصدير زراعي بقيمة (1) مليار دولار سنوياً بحلول 2029.

مؤشرات الأداء

(36) شهراً لتحقيق المؤشرات الأساسية.

الإطار الزمني

المحور السادس: الإصلاحات البنيوية القطاعية

مقترح قرار رقم 28

استراتيجية التكيف المناخي وحماية البيئة

العراق من الدول الخمس الأكثر تأثراً مناخياً عالمياً، العواصف الترابية تتصاعد (900 حالة اختناق في ميسان بيوم واحد في 2025)، الأهوار تنحسر بسرعة، بحيرة الثرثار تراجعت (80%)، الانبعاثات الصناعية غير مراقبة، ولا توجد استراتيجية متكاملة ومُفعّلة.

المعطيات

اعتماد الاستراتيجية الوطنية للمناخ 2030 بأهداف قابلة للقياس، إطلاق حملة مليار شجرة بمشاركة مدارس وشركات ومجتمع مدني، إعادة إحياء الأهوار عبر برنامج عشري ممول دولياً، فرض معايير انبعاثات على المصانع الكبرى.

مضمون القرار

قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة 2009، اتفاقية باريس للمناخ التي صادق عليها العراق، المادة (33) من الدستور.

السند القانوني والدستوري

- ◀ تخفيف وطأة العواصف الترابية بنسبة (40%) خلال سبع سنوات.
- ◀ استعادة ثلاثة أرباع الأهوار المتدهورة وحفظ تراث عالمي.
- ◀ جذب تمويل أخضر دولي بمقدار (1) مليار دولار سنوياً.

أثر التطبيق

وزارة البيئة، وزارة الزراعة، وزارة الموارد المائية، UNEP، الشركات، المدارس، منظمات المجتمع المدني.

أصحاب المصلحة

- ◀ (100) مليون شجرة تزرع سنوياً وترعى حتى النضج.
- ◀ (70%) من مساحة الأهوار مستعادة وظيفياً بحلول 2030.
- ◀ (1) مليار دولار تمويل أخضر دولي سنوياً.

مؤشرات الأداء

إطلاق الاستراتيجية خلال (60) يوماً، تنفيذ بعشر سنوات.

الإطار الزمني

المحور السادس: الإصلاحات البنيوية القطاعية

مقترح قرار رقم 29

تفعيل قانون التقاعد والضمان للعمال رقم 18 لسنة 2023

شرع القانون في 2023 لكنه معطل فعلياً، القطاع الخاص يضم ملايين العمال بلا ضمان أو تقاعد، ثمانية ملايين موظف ومتقاعد عام يحملون الاقتصاد، الشباب يرفضون العمل في القطاع الخاص لغياب الحماية الاجتماعية.

المعطيات

تفعيل صندوق تقاعد القطاع الخاص فوراً برأس مال تأسيسي من الصندوق السيادي، إلزام كل شركة (بغض النظر عن حجمها) بتسجيل عمالها، تكامل رقمي مع هيئة الضرائب ومجلس الخدمة لضمان الامتثال، نظام جزاءات على الشركات المخالفة.

مضمون القرار

قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال رقم (18) لسنة 2023، قانون العمل رقم (37) لسنة 2015، قانون الشركات.

السند القانوني
والدستوري

- ◀ توفير ضمان اجتماعي لـ (5) ملايين عامل في القطاع الخاص.
- ◀ تشجيع الانتقال من الوظيفة العامة المتخمة إلى الخاص.
- ◀ استقرار اجتماعي وطبقة وسطى حقيقية منتجة.

أثر التطبيق

وزارة العمل، القطاع الخاص، النقابات، اتحاد الصناعيين، غرف التجارة، العمال.

أصحاب المصلحة

- ◀ (3) ملايين عامل خاص مسجل في الصندوق خلال (24) شهراً.
- ◀ (50) ألف شركة ملتزمة بالتسجيل والدفع الدوري.
- ◀ (10%) من الموازنة الاجتماعية ممولة من اشتراكات القطاع الخاص.

مؤشرات الأداء

التفعيل الفوري خلال (6) أشهر.

الإطار الزمني

المحور السادس: الإصلاحات البنيوية القطاعية

مقترح قرار رقم 30

اقتصاد التراث والسياحة والصناعات الإبداعية

العراق مهد الحضارات (بابل، أور، الحضر، سامراء) لكن قطاع السياحة لا يسهم إلا بأقل من (1%) من الناتج، معظم المواقع الأثرية مهملة أو مسربة، الشباب المبدع في السينما والموسيقى والنشر بلا منفذ رسمي، والصورة الدولية للعراق لا تعكس حضارته.

المعطيات

إقرار خطة السياحة الوطنية 2030 مع تأهيل (50) موقعاً أثرياً، تأسيس صندوق الصناعات الإبداعية برأس مال (200) مليار دينار (سينما، موسيقى، نشر، ألعاب رقمية)، حملة تسويقية عالمية العراق حيث بدأت الحضارة، تسهيل التأشيرات للسياح.

مضمون القرار

قانون الآثار والتراث رقم (55) لسنة 2002، قانون السياحة رقم (52) لسنة 1988 المعدل، قانون الاستثمار، اتفاقيات اليونسكو.

السند القانوني
والدستوري

- ◀ استقطاب (5) ملايين سائح سنوياً بحلول 2030.
- ◀ توليد (500) ألف فرصة عمل في الضيافة والخدمات السياحية والإبداع.
- ◀ تصدير ثقافي ناعم يُحسن صورة العراق الإقليمية والدولية.

أثر التطبيق

وزارة الثقافة والسياحة والآثار، القطاع الخاص السياحي، المبدعون، اليونسكو، المجتمع المدني، الجاليات العراقية.

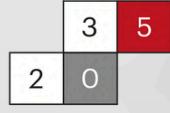
أصحاب المصلحة

- ◀ (2) مليون سائح خلال (3) سنوات.
- ◀ (10) مواقع عراقية في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.
- ◀ نمو حصة الاقتصاد الإبداعي في الناتج المحلي (100%).

مؤشرات الأداء

تدشين الخطة خلال (6) أشهر.

الإطار الزمني



مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

PROJECT DEVELOPMENT OFFICE

Luck is a Strategy

" We don't wait for luck, we engineer it "



3 5
2 0

مكتب تطوير المشاريع

Project Development Office

Development - Negotiation - Growth - Optimization

تواصل معنا



Website:
dngo.org



Facebook:
مكتب تطوير المشاريع



WhatsApp:
+9647840222307



Email:
info@dngo.org